التنظيم المكاني للمجتمع الليبي المعاصر: حدود النمو الحضري

Mansour M Elbabeur
Spatial organization of contemporary Libyan society: Limits to urban growth

منصور البابور
جامعة بنغازي
الهيئة الوطنية للبحث العلمي
ورئيس الجمعية الليبية للتخطيط العمراني
elbabour_mansour@yahoo.com
Abstract
Libya, which is well over 80% urban, is placed in the upper echelons of the most urbanized countries in the world as the majority of its citizens now live in urban areas of different sizes and functions. However, when rapid urban growth trends were examined more closely, serious problems come to the fore, depicting key challenges to the sustainability of both urban landscapes and elements of the natural environment. Specifically, unregulated urban growth and the proliferation of scattered housing in the urban fringe areas of many cities have resulted in land use conflicts and serious ecological problems.
The purpose of this paper is to provide a broad overview of the inevitable consequences of rapid and uncontrolled urban growth on both urban areas and the natural environment. In particular, urban sprawl and uncontrolled spatial development has resulted in large scale infringements on peri-urban space. As a result, many urban fringe areas have developed into a scene of conflicting land uses, which generally lack essential urban services, as well as authentic rural character.

**Key words:** urban sprawl, peri-urban areas, urban landscape, natural environment, land use conflict, sustainability, integrated development.
التنظيم المكاني للمجتمع الليبي المعاصر:
حدود النمو الحضري

تصنف ليبيا اليوم في عداد الدول الأكثر تحضراً في العالم حيث يعيش ما يزيد على 80% من سكانها في مراكز حضرية تتفاوت بدرجة كبيرة في أحجامها وأشكالها ووظائفها. وقد حبانا الله بوفرة من الإرث الحضاري وتنوع في الإرث الطبيعي وجميعها متاحة لمواطنيينا ومواطني الأمم الأخرى لزيارتها والاستمتاع بها وأكتساب العلم والمعرفة عن طريقها.

ولكن عندما يتمتعن المرء في أثر الطفرة الهائلة للتحضر على بلادنا، تبرز مخاطر شديدة تتعلق بمستقبل النمو الحضري المتزايد بوتيرة سريعة جداً على اللاندسكيب الحضري في مدننا وبلداتنا وقراننا، وكذلك أثر هذا النمو على المناطق الريفية التي تفصل فيما بينها بما في ذلك عناصر الlandskib الطبيعي.

فقد صبرنا نشاهد أوجه كثيرة لتعارض منثير للقلق في استخدامات الأرض داخل المدن وخارجها، حيث تتأثر الlandskib سلباً بظاهرة اكتساح المناطق الحضرية لما جاورها من أراض زراعية وطبيعية.

الانتشار العشوائي للمدن والبلدات الصغيرة في المناطق المحيطة بها، الأمر الذي لا يمكن إرجاعه فقط إلى تزايد في عدد السكان بل يمكن تفسيره أيضاً بالتغيير في أساليب المعيشة وأنماط الاستهلاك في المجتمع الليبي، أحدث تغييرات سلبية في أجزاء كثيرة متناثرة في بلادنا.
يحدث ذلك في ظل سياسات تخطيطية أحادية الاتجاه، غير مندمجة مع البيئة وتعوزها الرؤية الإيكولوجية الخلاقة، تنزع إلى الترويج للاستثمار الاقتصادي ذو العائد السريع غير آبه بحماية الأرثين الحضاري والطبيعي، أو ربما غائبة عنهما بالكامل!

تُعرف هذه الظاهرة في أدبيات التخطيط العمراني وإدارة الأراضي الحضرية بمشكلة "الزحف العمراني".

تحدث ظاهرة الزحف العمراني مصاحبة لنمو المدن والبلدات الليبية في شرق البلاد وغربها منذ عقود طويلة. فقد تضاعفت أحجام المناطق المبنية في المدن الليبية منذ ستينيات القرن الماضي بمعدلات كبيرة جداً تفوق معدلات زيادة السكان في كثير منها.

تهدف الورقة إلى التركيز على مشكلة النمو الحضري السريع الخارج على السيطرة وغير المقنن في ليبيا والتنبيه إلى عواقبه السالبة على المراكز الحضرية وعلى البيئة الطبيعية على حد سواء.

إذ يتجاوز حجم ومخاطر مشكلة التحضر حدود المدن وييطغى على مناطق التخوم الفاصلة بينها وبين الريف، وهي المناطق التي توفر الموارد المختلفة التي يجري استهلاكها في المدن.

مناطق الحد الفاصل بين الحضر والريف ليست مناطق حضرية بالكامل ولا ريفية بالكامل، بل تمثل خليط من استخدامات الأرض المتعارضة تتفقق في مجملها إلى كثير من الخدمات الحضرية الأساسية، كما تتفقق إلى الطابع الريفي الأصلي على حد سواء.

تمثل مناطق تخوم المراكز الحضرية أيضاً الفضاء الجغرافي الذي تلفظه فيه المدن مخلفاتها الصلبة والسائلة وما يعنيه ذلك من مخاطر لا حصر لها تهدد البيئة والإنسان!
يدور الجدل حول إرجاع النمو السريع غير المقيّد للمراكز الحضرية بالدرجة الأولى إلى العوامل الرئيسية التالية:

- محدودية المخططات الحضرية... ويشمل ذلك ممارسات التخطيط العمراني المتبعة في السابق والتخطيط المنظمة للنمو الحضري وآليات استيعاب زيادة السكان وتوفير متطلبات البنية التحتية وتوزيع الخدمات.

- ضعف الإدارة المحلية وغياب مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في متابعة مجريات التخطيط في أماكنها المحلية وإبداء الرأي في المخططات المعمولة لها.

- القصور الشديد في تطبيق تشريعات التخطيط العمراني للحد من التعدي على المناطق الفاصلة بين الحضر والريف ومن ثمّ وقف عدوان المدن على جوارها الريفي والطبيعي.

- ارتفاع مخاطر التوسع الحضري غير المقنن وتكلفة لا يقابل مهتمة لمثله من صنّاع القرار والأكاديميين الذين يجب أن يكون لهم مساعدة المسؤولين المحليين في تحقيق أهداف تخطيطية طويلة الأجل واعدادهم بشكل علمي فعال لمواجهة التأثيرات العديدة السلبية للتواصل العمراني.

- تختم الورقة بتوجه الاهتمام إلى صياغة نموذج جديد تطرح من خلاله استراتيجيات إقليمية مبتكرة تمكن كل إقليم من استغلال موارده الطبيعية وخصائصاته البشرية إلى حدودها القصوى، وذلك بشكل مستدام ضمن سياسة مكانية وطنية استشرافية متكاملة.
الاستخدام غير المستدام للأرض:
التوسع الحضري في محيط مدينة طرابلس (1976-2001)

تبين الصور الفضائية أن التوسع الحضري في محيط مدينة طرابلس كان على حساب المناطق الريفية الواقعة في جنوب وجنوب غرب غرب المدينة مباشرة وكذلك في جزءها الشمالي الشرقي.

• زادت المساحة المبنية في مدينة طرابلس بمقدار الضعف تقريباً خلال فترة ربع قرن، من حوالي 11500 هكتار سنة 1976 إلى 22500 هكتار سنة 2001 (95%). بينما زاد عدد السكان خلال فترة 33 سنة (1973-2006) بنسبة 85% فقط.

• ولكن هذا لا يعني تقلص مساحة الأراضي الزراعية في المناطق التي تليها جنوباً وغرباً. فكلما ابتعدنا عن مركز المدينة في هذين الإتجاهين نرى أزدياداً كبيراً في المساحة المزروعة بالخضروات، ولكن هذه المرّة على حساب الأراضي المزروعة بالأشجار والغطاء النباتي الطبيعي.

• فقد زادت مساحة المزارع المروية بما يقرب من 20,000 هكتار خلال الفترة 1976-2001.
شكل 1: التوسع الحضري في محيط مدينة طرابلس: 1976-2001

FAO, United Nations, Global Land Cover Network (GLCN)

المصدر:

مساحة المنطقة المبنية: 22534 هكتار (2001)

مساحة المنطقة المبنية: 11587 هكتار (1976)
تقلّص المساحات المشجّرة في محيط مدينة طرابلس: 1976-2001


• ضاعت مساحة ليست بالصغيرة (حوالي 6 آلاف هكتار) خلال عقدين السبعينات والثمانينات.

• ولكن الكارثة التي حلّت بالغطاء النباتي الشجري حصلت خلال عقد التسعينات من القرن الماضي حيث ضاعت شجرتين من بين كل ثلاثة أشجار متباقية في بداية ذلك العقد.

• فقد تقلّصت المساحة الشجرية من قرابة 20,000 هكتار سنة 1989 إلى حوالي 6,000 هكتار سنة 2001.

• وهذا يعني في المتوسط ضياع ما يزيد على ألف هكتار من الأشجار سنوياً!

• وإذا ما أخذنا فترة الربع الأخير من القرن العشرين بأكملها، فإن ثلاثة أرباع الأشجار التي كانت تشكل أحد أهم عناصر اللاندسكيب في محيط مدينة طرابلس قد ضاع.

• تقلّصت المساحات التي تغطيها الأشجار المثمرة وغير المثمرة بشكل لا يصدق خلال فترة ربع قرن (1976-2001).
شكل 2: تقلص المساحات المشجّرة في محيط مدينة طرابلس خلال ربع قرن

المصدر: FAO, United Nations, Global Land Cover Network (GLCN)

مساحة المشجّرة (1976)

مساحة المشجّرة (2001)
بداية المرحلة المتروبوليتانية
شكل 4: طرابلس الكبرى (2007)
النمو المتناثر في مناطق تخوم المدن

يتجاوز حجم ومخاطر مشكلة التحضر حدود المدن ويطغى على مناطق التخوم الفاصلة بينها وبين الريف، وهي المناطق التي توفر الموارد المختلفة التي يجري استهلاكها في المدن.

يتميز البناء المتناثر في الغالب بإنشاءات سكنية متباعدة عن بعضها تشيد على قطع أراضي منفردة كبيرة الحجم نسبياً تتحول مع مرور الوقت إلى زحف عمراني متصل ذو كثافة منخفضة، ويضطر ساكنيها إلى استخدام السيارة الخاصة للوصول إلى المراكز الخدمية بالمدينة للحصول على احتياجاتهم اليومية.

نمو المدن الليبية تحول إلى نمو متناثر، بحيث ربما فاقت المساحات المبنية التي أُضيفت بصورة عشوائية وغير قانونية خلال العقد المُنصَرَم المساحات المعتمدة في المخططات الحضرية في كثير من الحالات.
شكل 5: الامتداد الحضري شحّات - البيضاء - مسّة
تحول نمط المدينة الإسلامية المتراص التقليدي إلى مساكن منفصلة وزاد معدل استهلاك الفرد من الفضاء الحضري بشكل كبير... أصبح توفير كثافة سكنية منخفضة في ضواحي المدن هدفاً رئيساً يميز جل المخططات المعمولة حتى الآن!

الضرر الذي تحدثه مثل هذة التغييرات على مناطق تخوم المدن والبيئة الريفية واللائرسكيب الطبيعي بشكل عام سيكون مكلفاً وكبيراً.

يتحول المشهد الريفي والطبيعي بشكل سريع جدا إلى مشهد حضري، ويستمر انتهاك التمدد العمراني للمناطق الغابية والغطاء النباتي الطبيعي بمنطقة الجبل الأخضر، على سبيل المثال، نتيجة استبدال الوظائف ذات الطابع الحضري بالوظائف الزراعية والريفية السابقة.

التغيير الطارئ، غير المدروس في استخدام الأرض مهما صغر حجمه، يشكل بداية تغير أكبر وتعارض معيّب بين أشكال الاستخدام المختلفة قد يصعب تفاديه وعلاجه.
شكل 6: الأبيار وامتدادها المساحي المتوقع بعد تنفيذ المشاريع الإسكانية الجديدة
الأبيار الحالية
الأبيار بعد تنفيذ مشاريع الإسكان الجديدة
خاتمة

• يجب أن تكون لدينا خطة (استراتيجية) مدروسة تخصص بمقتضاها الأراضي المطلوبة لتلبية احتياجات التنمية المكانية للأغراض السكنية والتجارية والخدمية وغيرها.

• كما يجب أن يصاحب تخصيص الأراضي للأغراض السكنية اهتمام بتوفير المرافق الخدمية اللازمة مثل المدارس والمراكز الصحية، وكذلك توفير مرافق البنية التحتية (الطرق وشبكات مياه الأمطار ومياه الصرف الصحي وغيرها من الإنشاءات الأساسية (إضاءة الشوارع، مواقف المركبات الآلية،... الخ).

• إن نمو السكان ونزوعهم إلى الهجرة من منطقة إلى أخرى، ومشكلة توفير أراضي البناء واستخدامها بما لا يتعارض مع البيئة الطبيعية، واستهلاك المياه، واقتراع استخدام السيارة الخاصة، وغياب نظام عصري للنقل العام داخل المراكز الحضرية وفيما بينها، وتوفير المساكن للمواطنين بتكلفة معقولة ...

• جميعها تشكل قضايا ملحّة تواجه التنظيم المكاني لمجتمعاتنا الحضرية والريفية على حد سواء وربما يتوقف على كيفية مواجهتها مستقبل هذا النمو بالكامل.
لدينا بعض الخيارات التي قد توجَّهنا في مكافحة التعارض في استخدامات الأرض والمحافظة على مواقع الارث الطبيعي:

- القيام بحصر الأراضي الزراعية والرعوية ذات الملكية الخاصة والواقعة في مناطق تخوم المراكز الحضرية للحفاظ على طابعها الأصلي ومنع التصرف فيها وبيعها لأغراض البناء والتوسع العمراني؛ وينطبق ذلك أيضاً على الفضاءات ذات الطبيعة البيئية الحساسة القريبة من المدن والمهددة بالتلوث ومخاطر التوسع العمراني الأخرى.

- وضع حدود صارمة طويلة الأجل للمناطق الحضرية بحيث يمنع منعاً باتاً تجاوزها بأي شكل من الأشكال لأغراض البناء والتطوير العمراني.

- إعادة الاستثمار داخل حدود المراكز الحضرية القائمة وإعادة تأهيلها وتطويرها لاستيعاب الزيادة السكانية وما يتبعها من احتياجات تجارية وخدمية وإدارية وغيرها. وهذا يتطلب التفكير في استغلال الأراضي الحضرية القائمة (تلك الواقعة ضمن بيئة حساسة جداً مثل مدن وبلدات الجبل الأخضر، على وجه الخصوص).
آمل أن تُسهم هذه الرؤى المندمجة في توضيح القليل من القضايا العاجلة والصعوبات المزمنة التي تواجه التنظيم المكاني في بلادنا.

أشكركم على حسن استماعكم وأتمنى لكم التوفيق في مسعاكم.

منصور البابور
بنغازي: 3 سبتمبر، 2012.